أي مصداقية لمعايير التصنيف الدولي للجامعات؟

د/ شوقي قاسمي
جامعة بسكرة

الملخص :

تسعى هذه المقالة لاستعراض أهم التحفظات المثارة ضد عينة من أبرز التصنيفات الدولية للجامعات اليوم، ممثلة في: تصنيف **شنغهاي، الويب ماتريكس، التايمز، Q–S.** ورغم جزئية هذا التناول بفعل اقتصاره على المثالب المشتركة فقط، إلا أنه يتيح لنا فهم المبررات التي تجعلها لا تحظى بالإجماع لدى كافة النخب الأكاديمية في العالم، ولا سيما التي تعيش على وقع تراجع ترتيب جامعاتها الوطنية.

Abstract :

Cet article vise à scruter et rassembler les principales réserves et critiques soulevées à l'égard du classement internationales des université. Les classements représentés sont: le classement de Shanghai, Web Matrix, The Times et QS. L'approche de ce travail a été partielle, où il est consacré seulement aux faiblesses communes de ces classements. Malgré ça, il nous a permis de comprendre pourquoi ils sont très controversés et ne jouissent pas de l'unanimité au sein des élites académiques autour du monde, en particulier ceux dont les universités sont défavorisées par ces classements ou ceux qui figurent aux rangs arrières de ces palmarès.

مقدمة:

تحول التصنيف الدولي للجامعات إلى واحدة من أكبر القضايا الأكاديمية المثيرة للجدل على المستوى العالمي، حيث أن نوعية النتائج المستخلصة في كل إصدار سنوي له، فتحت باب النقد والتشكيك في مصداقيته على مصراعيها، طاعنة بذلك في معايير كل إصدار وحتى في المبدأ العام الذي تقوم عليه، وهو ما سنحاول الوقوف عليه في هذه الورقة البحثية، والتي تستهدف الإجابة على التساؤل الأتي: ما هي أبرز التحفظات المثارة اليوم ضد نظم التصنيف الدولي للجامعات؟.

ونظرا لصعوبة القيام بقراءة نقدية شاملة لكل نظم التصنيف الموجودة اليوم في الساحة الأكاديمية العالمية، فقد أستقر بنا الرأي على ضرورة حصر عينة منها ممثلة في أربعة (04) تصنيفات وهي: تصنيف شنغهاي، التايمز، Q-S، الويب ماتريكس، والتي تم انتقائها بناء على مجموعة من الاعتبارات تتقدمها أن هذه المعايير تعد أهم المرجعيات التي يعتد بها في الأوساط الأكاديمية العالمية، وكذا أقدميتها واستمرارية حضورها منذ تاريخ اعتمادها، إلى جانب شفافيتها ونزاهة القائمين عليها حسب عديد الدراسات المختصة في هذا الشأن، مضافا إليهم التقارب المسجل في عدد من المؤشرات والمعايير المستخدمة فيها.

أولا. <u>مفهوم التصنيف الدولي للجامعات؟</u>: يعود تاريخ بزوغ مصطلح التصنيف الدولي للجامعات للوجود بمعناه الحالي إلى سنة 2003، حيث استطاع في ظرف زمني وجيز تحقيق انتشار واسع واستقطاب اهتمام مختلف النخب الأكاديمية في العالم، والتي باتت تترقب بشغف الإعلان عن نتائجه كل سنة لتحولها إلى مادة خصبة للتحليل والنقاش. هذا الوضع فتح باب الاجتهاد على مصراعيه أمام الكثير من المهتمين بالشأن الأكاديمي، وشجعهم على البحث والتنقيب في كل تفاصيله بأكثر تعمق، الأمر الذي سمح بتعدد المقاربات وتباين منطلقاتها ومنظوراتها الساعية لبلورة مفهوم واضح ومضبوط له، والتي من أبرزها ما أصطلح على تسميته <u>بتصنيف الجامعات حسب الرتبة</u>، والذي يعرف بأنه: ترتيب للجامعات بشكل تسلسلي تنازلي بناء على جملة من المعايير التي تم سنها من قبل القائمين على تصنيف ما، والتي تعكس ضمنيا توفر مجموعة من الصفات والتي تقاس من خلالها قوة الجامعة أو ضعفها، وهي العملية التي تبدأ حسب الدكتور نادر أبو خلف بجمع البيانات من مصادر أو قواعد البيانات الموجودة، أو من البيانات الأصلية التي تجمعها الجهة المعنية، ومن ثمة تجري عملية معايرة وتوزين المؤشرات المستخدمة في كل منظومة تصنيف، ليتم بعدها حساب المؤشرات وإجراء المقارنات مما يؤدي إلى فرز المؤسسات في نظام ترتيبي[1].

وقد ترتب عن ذلك بروز عدد من المفاهيم والتي لم يكن لها أي حضور من قبل في الساحة الأكاديمية العالمية، كجامعات النخبة، جامعات عالمية المستوى، جامعات الريادة، جامعات بحثية... إلخ، والتي أفرزت آليا نوعا من الترتيب بين من هي مؤسسات من الدرجة الأولى وهي التي تقع داخل التصنيف وتحتل مراتب ريادية فيه، وبين أخرى من الدرجتين الثانية والثالثة وهي أيضا تقع داخل التصنيف لكن بترتيب متدني، وبين من تقع خارج نطاق التصنيف كلية، وهو الواقع الذي يعكس في مستوى ما من التحليل حجم التباعد في المستوى والتباين في الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لكل منها.

ثانيا. <u>قراءة في منهجيات ومعايير التقويم المعتمدة في النماذج الأربع للتصنيفات</u>: تمتاز التصنيفات الأربعة موضوع الدراسة وأخرى عديدة غيرها باعتماد مبدأ عمل واحد، يتلخص في وجود عدد من المعايير

المتفرعة بدورها إلى مجموعة من المؤشرات المتباينة من تصنيف لآخر، والتي تعد بمثابة بنود أو موازين قياس يتحدد في ضوئها مستوى الأداء الذي يطبع كل واحدة من مؤسسات التعليم العالي، بناء على تمتع كل منها بتثقيل معين أو قيمة نسبية محددة، جرى تحديدها بناء على نظرة الهيئات القائمة على إعداد هذه التصنيفات لدرجة أهمية كل مؤشر في كل معيار، وهو ما يعد بمثابة شبكة تقويم أو قاعدة مرجعية تحتكم إليها الجامعات في عملية تصنيفها وترتيبها، وذلك على أساس المجموع النسبي الذي تحوزه كل منها مقارنة بنظيراتها، وهو ما يعطي لكل تصنيف سمة تميزه عن سواه، تضاف إلى مجموعة السمات المتعلقة بهوية هيئة الإصدار، مسار النشأة والتطور، فلسفة العمل، منهجية انتقاء الجامعات المعنية بالتصنيف... إلخ، وهي المعطيات التي سنقف عليها في التفصيل الأتي.

1.2. <u>التصنيف الأكاديمي للجامعات العالمية</u>: ويعرف اختصارا بتصنيف **شنغهاي**، نسبة إلى موقع معهد التعليم العالي التابع لجامعة **جيوتونغ** الصينية، بوصفه المسؤول عن الإصدار السنوي له منذ يوليو 2003 بمعية مركز الجامعات العالمية (C.W.C.U). قبل أن يتم نقل صلاحيات استصداره ابتداء من سنة 2009 إلى مركز تصنيف شنغهاي للاستشارات[2]. وبهذا فهو أول تصنيف للجامعات بمعناه الحديث على الصعيد العالمي، والذي جاء ترجمة لإرادة محلية في النهوض بمستوى الجامعات الصينية، وذلك من خلال معرفة مستوى التعليم العالي في الجامعات العالمية وموقعهم منه، قصد العمل على تضييق الفجوة بينهما عبر تقييم موضوعي لمستوى أدائها الأكاديمي والبحثي، تبرزه عملية المقارنة الموسعة مع نظيراتها من كبرى الجامعات العالمية المشهود لها بالكفاءة والتميز في هذا المجال، حيث يتم تقييم لنشاط ألفي (2000) جامعة حول العالم من أصل عشرة ألاف (10000) مسجلة على مستوى منظمة اليونسكو، شريطة امتلاكها المؤهلات الأولية التي تخولها الولوج لهذا التصنيف، والتي يأتي في مقدمتها حيازة أعضائها أو خريجيها على أوسمة علمية مرموقة، أو ينتمي إليها باحثون أكثر استشهادا بهم في الأبحاث العلمية، إضافة إلى انتقاء الجامعات الكبرى في كل بلد على وجوب نشرها عدد مهم من المقالات تحصيها دلائل النشر العلمي العالمية. ليتم فعليا ترتيب 1000 جامعة الأولى منها ترتيبا تنازليا، على أن تضم اللائحة التي تنشر على شبكة الانترنت في شهر سبتمبر من كل سنة 500 جامعة الأولى فقط[3].

ويعد هذا التصنيف الأرقى والأصعب للجامعات العالمية، حيث أن شفافية المنهجية المتبعة والمعايير المعمول بها في عملية التصنيف، وكذا دقة البيانات المجمعة عن كل مؤسسة معنية بالتصنيف، فضلا عن استقلالية الذمتين الإدارية والمالية لأعضاء هيئة التصنيف من كل أشكال التبعية والارتهان الخارجي، أسهم في تعزيز مصداقيته ودفعه لتبوأ مركز الصدارة بين باقي التصنيفات الأخرى على كثرتها وتنوعها.

وتقوم فلسفة التقييم المنتهجة على استخدام مجموعة مركبة من أربعة (04) معايير لتحديد ترتيب كل جامعة على المستوى الدولي، تتمحور حول تقييم المستوى التعليمي للجامعة وجودة أعضاء هيئة التدريس بناء على حصولهم على جوائز عالمية مرموقة، وكذا جودة الإنتاج البحثي وحجم المؤسسة التعليمية، وهي التي يمكن استيضاحها بشكل أكثر تفصيل في الجدول اللاحق.

<u>جدول رقم (01): يوضح المعايير والمؤشرات المستخدمة في تصنيف شنغهاي للجامعات</u>

الرقم	المعيار	المؤشر	التثقيل
01	المستوى التعليمي للجامعة	خريجو الجامعة الحاصلين على جوائز نوبل أو أوسمة فيلدز للرياضيات	%10
02	جودة أعضاء هيئة التدريس	أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على جوائز نوبل أو أوسمة فيلدز للرياضيات	%20
		عدد الباحثين المشار إليهم في 21 تخصصا	%20

03	جودة الإنتاج البحثي	الأوراق العلمية المنشورة في مجلتي العلوم (Science) والطبيعة (Nature)، حيث تعطى نسبة 50% للاسم الأول من مؤلفي الورقة العلمية، و25% للاسم الثاني و10% للاسم الثالث.	%20
		الأبحاث المشار إليها في دليل الإشارة العلمي Science citation index– expandea ودليل الإشارة للعلوم الاجتماعية Social science citation index ودليل نشر الفنون والعلوم الإنسانيةArts & Haumanities citation index	%20
04	الأداء الأكاديمي مقارنة بحجم المؤسسة العلمية	ويتم حسابه باستخدام الدرجات التي تحصل عليها الجامعة في المؤشرات الخمسة (05) السابقة مقسمة على عدد الإطارات الأكاديمية في الجامعة	%10
المجموع			%100

المصدر: أ.د. محمد عبد الرزاق ابراهيم ويح، التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية والبحرينية منها: رؤية نقدية، ورقة مقدمة ضمن أشغال: **المؤتمر الثالث للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب**، البحرين، 2000، ص. 12.

2.2. تصنيف Q–S للتعليم العالي: يمثل رمز Q–S المختصر الحرفي لاسم المؤسسة البريطانية التي تتولى إصدار التصنيف والمسماة **بكواكواريلي سيموندس**، والتي تعد شركة تعليمية مهنية غير ربحية يقع مقرها الرئيسي في لندن ويعود تاريخ تأسيسها إلى سنة 1990. غير أن بدايتها الفعلية في مجال تصنيف الجامعات لم تتحقق إلا سنة 2005، أين صدر لها أول تصنيف بالشراكة مع **مجلة التايمز للتعليم العالي**، تحت اسم الملحق التعليمي للتايمز، وهي الشراكة التي دامت حتى سنة 2009 لينفصلا بعدها عن بعضهما البعض، ويبدأ كل منهما في العمل لحسابه الخاص عبر استصدار تصنيف جديد يحمل اسمه[4].

وتتلخص المنهجية المتبعة من قبل الهيئة المشرفة على إعداده، في القيام بعقد مقارنة لأفضل 500 جامعة من أصل 3000 جامعة حول العالم، وهي العملية التي تتم استنادا إلى أربعة معايير، يتعلق نصف الوزن النسبي لها بمعلومات تستمدها من قاعدة بيانات تراكمية حول كافة أنشطة وبرامج التكوين المعتمدة بهذه المؤسسات، توفرها لها شبكة مكاتبها الرئيسية المتواجدة في: باريس، سنغافورة،... إلخ[5]، إزاء المؤشر الخاص بمعدل النشر لكل عضو في هيئة التدريس، وكذا معياري جودة التعليم والنظرة العالمية للجامعة، أما الباقي فهو خاص باستطلاع أراء الخبراء والأكاديميين ومدراء مؤسسات التوظيف حول العالم، إزاء عدد من القضايا التي يتم إثارتها معهم من خلال استبيانات خاصة بتقويم النظير لجودة البحث العلمي، وتقويم جهات التوظيف لنوعية تكوين منتسبيها حسب الجامعات التي تخرجوا منها، وهي العملية التي تخلص إلى إعداد قائمة نهائية تصدر في الربع الثالث أو الرابع من كل سنة، تضم اسم 400 مؤسسة جامعية الأول حول العالم، أما البقية فتصنف ضمن مجموعتين تضم الأول تلك التي يتراوح ترتيبها ما بين (401–450) والثانية ما بين (451–500)[6]. ويتميز هذا التصنيف عما سواه بكونه يفرد اهتمام خاص بالتفاصيل المتعلقة بكل اختصاص على حدا، كالآداب والعلوم الإنسانية، الهندسة والتكنولوجيا... إلخ، إلى جانب التصنيف الخاص بالمناطق والأقاليم كأول 500 جامعة أسيوية وأولى 200 جامعة من أمريكا اللاتينية[7].

الجدول رقم (02): يوضح معايير ومؤشرات تصنيف Q–S للتعليم العالي

الرقم	المعيار	المؤشر	التثقيل
01	جودة البحث	تقويم النظير: حيث تعتمد الدرجة المعطاة على حكم المثيل	%40
		معدل النشر لكل عضو هيئة تدريس	%20
02	جودة التعليم	يعتمد على مجموع النقاط المعطاة لمعدل أستاذ / طالب	%20
03	توظيف الخريجين	استطلاع أراء جهات التوظيف من خلال الاستبيانات	%10
04	السمعة العالمية للجامعة	نسبة الأساتذة الأجانب إلى المجموع الكلي لأعضاء هيئة التدريس	%05
		نسبة الطلبة الأجانب إلى المجوع الكلي للطلبة	%05
المجموع			%100

المصدر: د. حيدر نعمت بخيت، التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية منها، في مجلة: **الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، العدد 20، العراق، 2011، ص. 13.

3.2. تصنيف الويب ماتريكس: تترجم لفظة **الويب ماتريكس Webmatrix** التسمية المختصرة لما يعرف بالتصنيف الجامعي العالمي على شبكة الانترنت، والذي جرى استصداره لأول مرة سنة 2004 من قبل مختبرات القياس الافتراضي (السايبر ماتريكس **Sayber matrix**)، وذلك بعد مسار طويل نسبيا تعود بدايته إلى سنة 1997، عمل خلالها على القيام بالتحليل الكمي للنشاط العلمي على شبكة الانترنت، من منطلق اعتقاد القائمين عليه أن شبكة الانترنت تعكس مخرجات أعضاء هيئة التدريس والباحثين بشكل أفضل، وتعطيهم المجالات لعرض نشاطاتهم البحثية بشكل كامل[8].

وتحول هذا التصنيف بعد البداية المتواضعة التي ميزته، بفعل اقتصاره على الجامعات الأوربية فقط من خلال مشروع تبناه الاتحاد الأوربي سنة 1999، إلى أحد أهم نظم التصنيف المعمول بها في العالم اليوم وأكثرها شهرة ورواجا، بل أن جل المؤسسات الجامعيات أصبحت تتخذه كإطار مرجعي تستدل به في تبيان التقدم الذي وصلت إليه وحساب المؤشرات الخاصة بها، وذلك بفضل المزايا العديدة التي يحوزها والمتمثلة في قدرته على تقييم أكثر من 20 ألف مؤسسة جامعية حول العالم، وكذا التحديث النصف سنوي لبياناته[9]، ما يجعله ملما بالكثير من تفاصيل التغير الطارئة على أوضاع تلك المؤسسات في حينها، فضلا على نجاح القائمين عليه في إضافة فصل خاص بالتحليل المقارن بين ترتيب الجامعات في كل قارة على حدا، وإعلان أفضل 100 جامعة فيها وبين القارات المختلفة.

والشرط الوحيد الذي يتم مراعاته لولوج أي مؤسسة جامعية هذا التصنيف، يتمثل في توافرها على نطاق إلكتروني خاص بها، حيث يتم استخدام أدلة الجامعات للوصول إلى تلك المواقع بشكل مباشر، مع إمكانية الاستعانة بمحركات البحث وقواعد البيانات المتاحة للحصول على المعلومات الدقيقة من مواقع الجامعات المعنية بالتصنيف في حالة تعذر ذلك[10]، كما هو عليه الحال بالنسبة لمحركات البحث **Google**، **Yahoo**، **Live Search**، إكساليد **Exalead**... مما يمكنه من إعمال معاييره لتقييم أدائها، والمتمثلة حسب تدرجها الكمي في **الأثر** المستخلص بناء على عدد الروابط الخارجية التي يستقبلها موقعها الالكتروني من مواقع أخرى، إلى جانب **حجم صفحاتها الإلكترونية**، ومخرجاتها العلمية من شتى الملفات المنشورة على مواقعها، وكذا **عدد مرات الاستشهاد بالأبحاث المحكمة والرسائل** المنشورة إلكترونيا فيها[11].

الجدول رقم (04): يوضح المعايير والمؤشرات الخاصة بتصنيف الويب ماتريكس

الرقم	المعيار	المؤشر	التثقيل
1	**الأثر أو المشاهدة**	عدد الروابط الخارجية المستقبلة من مواقع الجامعات حسب: Yahoo Site Explorer	%50

2	**الحجم /درجة التواجد**	عدد الصفحات التي تشير للموقع الإلكتروني في محركات البحث المعروفة.	**%20**
3	**الملفات الغنية**	عدد الملفات النصية من شاكلة: pdf, word... الموجودة في الموقع الالكتروني للجامعة والقابلة للتداول، تعد مؤشر على المستوى الأكاديمي والبحثي بها.	**%15**
4	**البحث العلمي**	عدد المقالات العلمية المتميزة وعدد الإشارات إليها، والتي يمكن تحصيلها من Google Scholar أو من Sir Scinago	**%15**
المجموع			**%100**

المصدر: د. طارق قاسمية، د**راسة حول مؤسسات تقييم الجامعات حول العالم: توصيات خاصة بالجامعة الافتراضية السورية لتحسين ترتيبها عالميا**، سوريا، 2013، ص.09.

4.2. تصنيف التايمز للتعليم العالي: يعد التصنيف التايمز من التصنيفات المتميزة في الأوساط الأكاديمية العالمية، حيث يرجع تاريخ أول ظهور رسمي له إلى سنة 1993 وذلك عندما نشرت صحيفة التايمز **TIMES** أول قائمة تصنيفية للجامعات، لتتطور العملية لاحقا ابتداء من تاريخ سنة 2004 من خلال ملحقها الأسبوعي للتعليم العالي[12]، والذي كان يصدر بالشراكة مع مؤسسة **كواكرلي سيموندس** المتخصصة في شؤون التعليم والبحث العلمي، وذلك حتى تاريخ انفصالهما سنة 2009 وعودته للصدور بشكل مستقل سنة من بعد في نسخة معدلة.

وقد حرص القائمون على هذا التصنيف على البصم على حضور متميز في نسخته الجديدة، وذلك من خلال الاستفادة من وضعهم الخاص والذي أفرزته معطيات مرحلة ما بعد الانفصال، بما يعنيه ذلك من عودة متأخرة للمشهد الأكاديمي العالمي، من أجل الإحاطة بمجمل التحفظات المثارة ضد المعايير المعمول بها في التصنيفات الأخرى، ومن ثمة السعي لتلافيها في شكله الجديد، ورسم خط سير مغاير لنهج وفلسفة التقييم المعمول به من قبل تصنيف **Q-S** شريكهم السابق، وهو ما يتبدى جليا في منهجية العمل ونوع المؤشرات اللتان جرى اعتمادهما، والقائمتان على استطلاع أراء الأكاديميين والإطارات إزاء ثلاثة عشر مؤشرا (13) متفرعة عن خمسة (05) معايير أساسية متعلقة بالمؤسسات المتخرجين منها، وهي المؤشرات التي جرى اختيارها بعناية فائقة لتعكس شمول وتوازن نشاط الجامعات في مناحيها الأكاديمية والبحثية وحتى الاجتماعية، وذلك عبر تناولها لوضعية كل من: **بيئة التدريس، المردود المادي من الصناعة، الاقتباس، البحث العلمي**، وأخيرا **المنظور الدولي** –والتي سنقف على تفاصيلها أكثر في الجدول اللاحق– شريطة ألا تعنى المؤسسات المعنية بالتصنيف بتدريس المرحلة الجامعية الأولى فقط أو تخصصات محددة فقط، وأن لا يقل إنتاجها البحثي عن 200 ورقة علمية سنويا[13].

ليتوج الأمر في ختامه بإعداد قائمة تضم أفضل 400 جامعة حول العالم مقسمة إلى سبعة (07) فئات، حيث تضم الفئة الأولى الجامعات التي يتراوح ترتيبها بين (01–200) والفئة الثانية من (201–225) والفئة الثالثة ما بين (226–250) أما الفئة الرابعة فتضم (251–275) والفئة الخامسة (276–300) والفئة السادسة (301–350) والفئة السابعة (351–400). إلا أنه ابتداء من الإصدار الأخير الذي جرى نشره خلال سنة 2016، شهد التصنيف إدراج تعديلات في البيانات الأساسية له، حيث أصبح يستهدف تصنيف أفضل 800 جامعة في العالم مقسمة إلى ثماني (08) فئات على النحو الأتي: الفئة الأولى (01–200) أما الفئة الثانية فما بين (201–250) والفئة الثالثة ما بين (251–300) والفئة الرابعة تضم (301–3505) والفئة الخامسة (351–400) والفئة السادسة (401–500) والفئة السابعة (501–600) والفئة الثامنة (601–800)[14]، دون أن يعني ذلك أن العدد الإجمالي للجامعات المدرجة فعليا في قوائم التصنيف هي بذات القدر المشار

إليه أعلاه، حيث غالبا ما تتسع تلك القوائم لأكثر من ذلك بكثير، بفعل تمركز أكثر من جامعة في نفس الدرجة جراء تساويها في مجموع النقاط المحصل عليها كما حصل في إصدار سنة 2016، حيث قدر عددها ب 978 مؤسسة جامعية.

الجدول رقم (05): يوضح معايير ومؤشرات تصنيف التايمز للتعليم العالي

الرقم	المعيار	وصف المؤشر	التثقيل
01	التدريس	نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس	%30
		نسبة الطلاب إلى عموم الإطارات والكوادر الجامعية	
		نسبة الطلاب المرحلة الجامعية الأولى إلى الدراسات العليا	
		مدى تنوع التخصصات الفرعية ضمن التخصص الرئيسي	
		دخل المؤسسة مقارنة بحجم الهيئة التدريسية	
02	البحث العلمي	سمعة الجامعة بين نظيراتها ومدى تميز أعمالها البحثية ويتم قياسها عن طريق الاستبيان (18%).	%30
		إنتاجية البحوث ويتم حسابها عن طريق مقارنة حجم البحوث المنشورة والهيئة التدريسية للجامعة (06%).	
		العائد المادي من البحوث (06%).	
03	الاقتباس العلمي	ويقاس من خلال المرات التي يشار فيها إلى عمل منشور من قبل الجامعة على المستوى العالمي بالاستعانة بقواعد بيانات تومسن رويترز والتي تشمل جميع العلوم والمجلات المفهرسة.	%30
04	المردود المادي من الصناعة	ويقدر بعدد الابتكارات والاختراعات التي تقدمها المؤسسات الجامعية للقطاع الصناعي، وحجم الدخل العائد عليها من تلك الأعمال.	%2.5
05	المنظور الدولي	نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب لأعضاء هيئة التدريس المحليين	%7.5
		نسبة الطلبة الأجانب إلى المحليين	
		إجمالي المنشورات البحثية للجامعة الحاصلة على جوائز أو مكافآت دولية	
	المجموع		%100

المصدر: وزارة التعليم العالي السعودية، **الجامعات السعودية على الخارطة الدولية**، مكتبة فهد الوطنية، الرياض، 2013، ص. 17.

ثالثا. أبرز التحفظات المثارة ضد المعايير الأربعة السابقة: التعمق في تفاصيل التصنيفات الأربعة المشار إليها سلفا، تمكن من رصد أهم المثالب تطبعها والتي يتجاوز الحديث عنها والاستغراق في عرضها حدود هذا المقال، الأمر الذي يدفعنا إلى التركيز على أكثرها أهمية وعمومية بينها، وهي كالأتي:

1.3. أغراض التصنيف وأهدافه: شكلت مقاصد عملية التصنيف أحد أبرز المأخذ المثارة ضد الترتيب الدولي للجامعات، حيث يرى الكثير من المختصين بأن لهذه النظم أغراض خفية أو جانبية يسعى القائمون عليها لتحقيقها، وذلك بعيدا تماما عن شعارات التنافسية العلمية وجودة الأداء الأكاديمي وما شابههما من اصطلاحات، حيث تشير الدلائل المتوفرة في هذا الإطار إلى أن عديد الجهات التي تقف وراء عمليات إصدار مثل هذه التصنيفات تعد إمبراطوريات إعلامية ذات صفة ربحية، توظف خبراء تربويين وجامعيين وإحصائيين وكبار المسؤولين في إدارة الجامعات لإعداد أدلتها الإرشادية

والتصنيفية، ما جعل الكثيرين يطلقون عليه تسمية التصنيف التجاري، وأمثلة ذلك نجدها في الكثير من التصنيفات حتى تلك التي ليست موضوع حديثنا في هذا المقام، والتي تصدر في العديد من الدول كألمانيا، اليابان وبلاد أخرى غيرهما[15]. أما بالنسبة للمعايير الأربعة (04) موضوع حديثنا فنجد أن الأمر صحيح على الأقل بالنسبة لتصنيف **التايمز**، والذي يعرف طريقه للنشر سنويا ضمن الملحق الأسبوعي لجريدة **Times** للتعليم العالي[16]، دون أن ينفي ذلك الصفة الأخرى عنها والمتعلقة بوجود نوع من التوجيه والدعاية لصالح جامعات معينة، حيث أن وجود حوالي ثلاث (03) ملايين طالب سنويا محل منافسة بين الجامعات لاستقطابهم، بما يعنيه ذلك من مصاريف ونفقات تعود بالنفع على هذه الأخيرة والدول المستقبلة، وكذلك فإنه يعد نوع من التسويق لمخرجات البحث العلمي لمختلف معاهد ومؤسسات التعليم العالي محليا ودوليا[17]، الأمر الذي أثر على نحو مباشر وكبير في نوعية المعايير والمؤشرات المنتهجة من قبل المشرفين على هذه النظم، والتي جاءت شبه موجهة لخدمة أغراض وأهداف المؤسسات الجامعية الكبرى في العالم في المقام الأول، أو بما يتناسب على الأقل مع طبيعة المعطيات الاقتصادية والمحيط السوسيو– ثقافي الذي تنتسب إليه.

2.3. مشروعية المقارنة بين الجامعات: تشكل عملية المقارنة بين الأنشطة التعليمية والبحثية وكذا مخرجات المؤسسات الجامعية على مختلف أشكالها وألوانها، المبدأ الأساسي الذي تستند إليه مختلف نظم التصنيف الموجودة اليوم في الساحة الأكاديمية العالمية كما هو واضح في الإصدارات السنوية لها، وهو ما يشكل من وجهة نظر الكثير من المهتمين بتفاصيل وخبايا هذا الموضوع،أمر غير منطقي وغير منصف بالنسبة للكثير من مؤسسات التعليم العالي، الأمر الذي يفتح بعد ذلك باب التشكيك في مصداقية النتائج المحصل عليها على مصراعيه، ولا سيما أن هذه المشروعية ليست شكلا واحدا وإنما تأخذ أشكالا متعددة، إذ كيف يمكن المفاضلة بين جامعات مختلفة في برامجها ومستوياتها العلمية وعدد فروعها المعرفية، وإنما المفاضلة العادلة تكون بين جامعات تنتمي إلى نفس النوع أو الجنس (بحثية/ تعليمية) أو حتى الحجم، ذلك أن التماثل في النوع يسهل عملية المفاضلة ويزيد من مصداقتيها والتباين يضعفها، والشواهد التي يمكن أن نصوغها في هذا الشأن كثيرة، أولها ما يتعلق بالجامعات متعددة الفروع، فلو نظر مثلا تصنيف التايمز أو غيره إلى جامعة **كاليفورنيا** وفروعها على أنها جامعة واحدة، والشأن ذاته بالنسبة لجامعة **ماساتشوستس** وجامعة **إنديانا**... فإنها كانت ستحتل حتما المرتبة الأولى عالميا، وإلا فلماذا تحتل مثلا جامعة **بلكنت** في تركيا أو جامعة **هونغ كونغ** مرتبة أعلى من جامعات ولاية **متشيغن** أو جامعة **ستوكهولم** أو جامعة **لايدن** في هولندا؟. ولماذا نجد جامعة الإسكندرية من ضمن أفضل 200 جامعة في العالم؟[18].

كما أن المفاضلة تعني أن تكون المؤسسات الحاضنة للتكوين فيما بعد التدرج مع بعضها، وتلك التي تدرس المستوى الجامعي الأولى فقط مع بعضها كذلك، لكن أطر التصنيف الحالية تخلط المستويات مما يجعل الأمر غير واضح. كما تقتضي المفاضلة أيضا تصنيف الأنظمة المعرفية المتداخلة فيما بينها أو الأنظمة المعرفية الفرعية والتخصصات الدقيقة، ذلك أن التصنيفات القائمة على النظم المعرفية المتجانسة الكبيرة والواسعة ك: الكيمياء، والاقتصاد، والأحياء لم تعد مجدية اليوم[19]. كما أن المفاضلة بهذا المعنى تقتضي مواكبة المؤشرات والمعايير لهذا التباين، حيث تكون حسب نوع الجامعات أو البرامج التي يجري تصنيفها، فمثلا المؤشرات المستخدمة في تصنيف المؤسسات التي تمنح درجة الدكتوراه، تختلف كلية عن نظيرتها المخصصة للجامعات التي تمنح درجة الليسانس في الفنون الحرة، ومؤشرات برامج إدارة الأعمال تختلف عن مؤشرات برامج التربية[20]، وعلى هذا المبدأ يتم الأمر ثم ينسحب عليها بعد ذلك جميعا.

3.3. عامل اللغة: تتعرض التصنيفات المشار إليها إلى نقد لاذع من قبل عدد كبير من الأكاديميين في العالم، جراء رجحان كفة اللغة الإنجليزية فيها على سواها من اللغات، حيث تكشف النتائج السنوية للتصنيفات الأربعة موضوع حديثنا وفقا لما تبرزه إصدارتها السنوية، عن هيمنة قوية للجامعات الأمريكية والبريطانية على تفاصيل المشهد الأكاديمي، والذي من شواهده نجد أن من بين 13 تصنيف سابق لشنغهاي، فإن قائمة أفضل 20 جامعة عالمية تضم 17 جامعة أمريكية و02 بريطانية وواحدة يابانية، أما في قائمة 50 أفضل جامعة عالمية فإن الأمر لا يختلف كثيرا عن سابقه، حيث

نجد أن هناك 40 جامعة أمريكية، والأمر عينه ينسحب على باقي التصنيفات، في الوقت الذي نسجل فيه غياب كلي للمدارس العليا الفرنسية ضمن المائة الأوائل في تصنيف شنغهاي وتردي ترتيبها في البقية.

ومرد ذلك، هو أن الإنجليزية تعد اللغة الرسمية للجان المشرفة على هذه التصنيفات دون استثناء، ما يعني أن الإنتاج العلمي الذي يتم في كل الدول الناطقة بغير هذه اللغة لا يتم الأخذ به ومراعاته، وهو ما يعطي الأنظمة الأكاديمية في البلاد التي تتحدثها فضل السبق في هذا المجال، فالأمر هنا إذن ليس متعلقا بنوعية أو جودة الأعمال المنجزة من عدمها، وخير دليل يمكن لنا الاستشهاد به في هذا الإطار، يتمثل في كون أكبر عدد من الدوريات العلمية وأشهرها في قواعد البيانات تصدر باللغة الانجليزية، كما هو الحال بالنسبة لدوريتي **Science & Nature**، وهو ما يسهل من مأمورية الباحثين الذين تمثل الانجليزية لغتهم الأولى في الوصول إلى الدوريات ذات المكانة المرموقة، والدخول مع الناشرين حتى في شبكة من العلاقات غير الرسمية والمهيمنة على معظم المجالات العلمية[21]، في حين لا يوجد من بين تلك الدوريات ما هو مكتوب باللغة الفرنسية، وهو الأمر الذي اثأر حفيظة الفرنسيين كثيرا ودفعهم للمناداة بإيجاد تصنيف أوربي بديل، إلى جانب إقدام بعض مؤسساتهم التعليمية على إطلاق تصنيفات خاصة بها في محاولة للرد على ذلك[22]. كما أن هذا الخيار لا يصلح لتقويم كل أنواع البحوث، ففي بعض المجالات كالأبحاث الحقوقية مثلا، فإن الأبحاث التي تنشر فيها تكون عادة بلغة الدولة المعنية، وكذلك الحال في مجال العلوم الإنسانية التي لا يزال نشر الأبحاث العلمية فيها يتم بشكل أساسي باللغة الأم[23].

4.3. إشكالية الموضوعية وتدني ثبات المعايير والمؤشرات المنتهجة: ومن بين أبرز العيوب التي تعتري جل التصنيفات سالفة الذكر، نجد أن جل المؤشرات والمعايير المتبعة تفتقد لخاصيتي الموضوعية والثبات. فبالنسبة للنقطة الأولى نجد أن **تصنيف شنغهاي** على سبيل المثال يمنح الخريجين الحائزين على شهادة **نوبل** في الطب والفيزياء والاقتصاد والكيمياء أو حاملي **أوسمة فيلدز** في أحد أطور التكوين الثلاثة ما نسبته 10% من المجموع الكلي لأوزان هذا المعيار، ويتم تحديد معامل هذا المؤشر بناء على وقت الحصول على هذه الجائزة، حيث منحت في التصنيف الصادر سنة 2013 ما نسبته 100% من العلامة المخصصة للمؤشر، لأولئك الذين حصلوا على هذه الجائزة ما بين 2001-2010، ونسبة 90% للخريجين الذين حصلوا عليها ما بين 1991-2000، ونسبة 80% للخريجين الذين حازوها ما بين 1981-1990، وهكذا حتى نصل إلى العقد الثاني من القرن الماضي، حيث أعطيت نسبة 10% للخريجين الحاصلين على هذه الدرجات خلال الفترة الممتدة ما بين 1911-1920، أما إذا كان أحد الفائزين منتمي لأكثر من مؤسسة للتعليم العالي فإن كل واحدة تحصل على نسبة من المعدل بحسب عدد المؤسسات[24]، والإشكال الذي يثار هنا يكمن في مدى معقولية استخدام الفائزين في السنوات الماضية كمقياس لجودة الفترة الحالية وهو أمر مشكوك فيه بالمطلق[25]. وهذا ما جعل الكثير من الملاحظين يرون أن معايير هذا التصنيف تلعب دورا متحيزا لصالح الجامعات الغربية العريقة، وخاصة تلك التي خرجت حائزين على جوائز **نوبل** أو حتى تلك التي بإمكانها استقطابهم إليها، وذلك من خلال تقديم رواتب عالية وامتيازات متعددة ناهيك عن توفرها على كافة الشروط المثلى للعمل، كما هو الشأن بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي في كل من: **هونج كونج، سنغافورة** وحتى بعض الدول العربية ك: **السعودية**... الأمر الذي يفسر تمكن جامعات هذه البلدان من أن تبلي بلاء حسنا في التصنيفات الدولية الصادرة خلال السنوات الأخيرة[26]. وهو ما يتنافى مع السياسات المنتهجة في الكثير من البلدان النامية الأخرى، والتي سارعت إلى المراهنة على الإطارات المحلية في الاضطلاع بمهام التكوين والتعليم والبحث العلمي، كما هو الحال بالنسبة للجزائر، مصر، المغرب وغيرها من البلاد الأخرى، وهو ما يحد من فرصها في تبوأ مكانة ضمن مصاف جامعات النخبة العالمية.

ويأخذ عامل الموضوعية هذا شكل أخر في تصنيفي **Q-S والتايمز**، حيث نجد أن التركيز على المؤشرات الذاتية والتي تعتمد على إجابات أشخاص معينين يعد أمر غير منطقي لأكثر من سبب، أولها كونه يطرح احتمال وجود اختلاف في رأي اثنين طلب منهما التعبير عن رأيهما في النوعية الأكاديمية لمؤسسة ما[27]، كما أنه يستحيل عليهم مهما كانت درجة

إطلاعهم واتساع معارفهم أن يكون لديهم إلمام تفصيلي وصحيح بواقع جميع جامعات العالم، إلى جانب أن هذا الخيار ليس شفافا بالقدر الكافي، حيث أن محتوى الأسئلة غير معروف ولا هوية من سألها أيضا، مضافا لكل ذلك الوزن الكبير الذي تم تخصيصه لأراء الخبراء الذين يتم سؤالهم عن أفضل الجامعات والمقدر ب 40% مثلا في حالة تصنيف Q-S[28]، وهو ما تسبب حسب المختصين في تفاوت كبير في ترتيب الجامعات في السنوات الماضية، وكرس نوع من الاعتقاد لدى العديد من الدول وفي مقدمتها اليابان، بأن فكرة تصنيف جامعاتها بناء على المؤشرات مجحفة على الأقل بالنسبة لجامعتين بحجم جامعتي طوكيو وكيوتو[29].

أما بالنسبة لتصنيف **الويب ماتريكس**، فإن إشكال الموضوعية هنا يتعلق بعدم تكافؤ فرص التقييم بين مؤسسات التعليم العالي، باعتبار أن مبدأ العمل يقوم على احتساب المؤسسات التي لها نطاق إلكتروني مستقل فقط، وإذا كانت المؤسسات تمتلك أكثر من نطاق إلكتروني فإنه يؤخذ بعين الاعتبار رابطان أو أكثر من خلال عناوين مختلفة[30]، ما يعني عدم تكافؤ فرص التقييم بينها جميعا، وهو ما من شأنه أن يؤثر أليا على حظوظ البقية ويحول دون إمكانية تسجيل حضورها في المشهد الأكاديمي، فضلا عن وجود ما بين 5-10% من الجامعات لا تملك مواقع إنترنت، كما يوجد عدد مماثل من الجامعات لها وجود على الانترنت من خلال مواقع خاصة بالشبكة الأكاديمية في الدولة، وفي أحيان أخرى تنشر بعض الجامعات بياناتها على الانترنت من مواقع مؤسسات إلكترونية في دول أخرى[31]. كما أن المكانة التي يمكن أن تحتلها الجامعات في هذا التصنيف، هي فقط مؤشر على التزامها بالاستفادة من التكنولوجيات الحديثة لعرض إنتاجها العلمي والأكاديمي لكي يستفيد منه الآخرون[32]، ولا يعكس جودة أدائها ولا نوعية مخرجاتها العلمية.

أما بالنسبة للخاصية الثانية والمتعلقة بثبات المؤشرات والمعايير المستخدمة في التصنيف، فإن واقع الممارسة هنا يبدو مخالفا نوعا ما لما يتم التسويق له من طرف الكثير من المتتبعين، من حيث كون هذه المعايير ذات قيمة ثابتة وهامش التغير معدوم، وأسوأ ما في الأمر أن الأمر لا يتم الإعلان عنه سلفا من قبل القائمين على هذه التصنيفات، الأمر الذي يفاجئ الكثير من مؤسسات التعليم العالي عند كل إصدار تقييمي يتم الإعلان عنه، ويضعها في موقع عدم مواكبة من ناحية، ويضع كل الاجتهادات والتحيينات التي قامت بها بناء على التجارب السابقة رغبة منها في التدارك وتحسين ترتيبها في مهب الريح، ومن أبرز الأمثلة التي يمكن لنا أن نسوقها في هذا الإطار نذكر تصنيف **الويب ماتريكس**، والذي يعرف باستمرار تطوير وتعديل في المعايير المستخدمة من طرفه وأوزانها لتعكس الحالة الحقيقية للجامعات[33]. والمثال الأخر الذي يمكن الاستشهاد به أيضا يتعلق بتصنيفي التايمز وQ-S، واللذان عرفا إجراء تغييرات عديدة بدون أي إخطار مسبق، وهو الأمر الذي كانت له تأثيرات كبرى في نتائج جامعات الكثير من الدول كما هو الحال بالنسبة لليابان، والتي شهدت تراجع ترتيب جامعة طوكيو في تصنيف **التايمز** من الصف 23 إلى الصف 43 وجامعة **كيوتو** من الرتبة 59 إلى المرتبة 88 وجامعة **طوكيو للتكنولوجيا** من الدرجة 141 إلى المجموعة (201-250)، والشأن عينه ينسحب على جامعتي **توهوكو** و**أوزاكا**. كما عرف وضعهما في تصنيف Q-S نفس السيناريو أيضا، وهي التحولات التي ترجع في جزء كبير منها إلى التغيرات في المنهجية المستخدمة في الاستشهادات والمتبعة في كلا التصنيفين، والتي تحتل المركز الثاني (02) في الترجيح بعد مؤشر السمعة، حيث شهد تصنيف Q-S إدخال عدد الاستشهادات الإجمالي لسنة 2015، وذلك بغية الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات في متوسط معدلات الاستهشادات في كل مجال تدريسي، وهذا يعني انخفاض تأثير علوم الحياة والطب وزيادة تأثير الهندسة والتكنولوجيا. أما بالنسبة لتصنيف التايمز (THE) فعدل هو الأخر منهاجه، حيث كانت بيانات الاستشهاد في السابق تقاس داخل البلدان للسماح بمعرفة تأثير ظروف كل بلد مثل اللغة والثقافة على أعداد الاستشهادات، ولكن بدءا من سنة 2015 قللت مستوى هذا التعديل إلى النصف، وأدى ذلك لانخفاض حاد في مستويات الجامعات اليابانية، حيث أضحت أرقام الاستشهاد دون المستوى العالمي[34]. ويبقى الاستثناء حتى الآن، بناء على ما متوفر لنا من معطيات مستخلصة من عملية المتابعة المستمرة لنتائج هذه التصنيفات يتعلق بتصنيف **شنغهاي** فقط، والذي حافظ على ثبات مؤشرات التقييم لديه،

وهو ما يعطي الفرصة للكثير من الجامعات ذات الترتيب المتدني فيه لبناء إستراتيجية تطوير، وذلك بناء على ما هو مرصود من معايير من قبل القائمين على هذه التصنيفات.

5.3. ماذا يقيس التصنيف تحديدا: تكشف التفاصيل الخاصة بمعايير كل واحد من التصنيفات الأربع عن وجود نوع من التجاهل أو الإنقاص من أهمية ومكانة واحدة من أهم الوظائف التي اقترنت بالجامعة منذ الوهلة الأولى لإنشائها إلى غاية يومنا هذا ألا وهي التعليم، وعدم إعطائه المكانة اللائقة مقارنة بغيره من المعايير الأخرى، حيث نجد في هذا الإطار مثلا أن تصنيفي **شنغهاي** و**الويب ماتريكس** كما هو مبين في تفاصيل الجداول السابقة، لا ينطويان على أي مؤشر خاص بقياس جودة التعليم، في حين يبدو الأمر أقل سوء بالنسبة لتصنيف التايمز و**Q–S**، حيث أفرداه بمعيار خاص به قدر وزنه بالنسبة للأول ب 30% وفي الثاني ب 20%، غير أن ذلك لا يعد كافيا سواء من حيث الوزن النسبي الذي حظي به، والذي لا يعبر عن مكانة وحجم التعليم بين مجموع الأنشطة التي تقوم بها الجامعات، كما أن طبيعة المؤشرات المستخدمة في كليهما اقتصرت على استخدام القياس الكمي لجودة التعليم، وذلك عبر عدد من المؤشرات أبرزها: معدل عدد الأساتذة إلى الطلاب في حالة **Q–S**، مضافا إليها بعض المؤشرات الأخرى في تصنيف **التايمز**، وهو ما لا يسمح بتغطية حقيقية لكافة جوانب عملية التعليم. في مقابل ذلك، فإن الحصة الأكبر من الأوزان النسبية للمعايير المستخدمة في تصنيف شنغهاي، التايمز و**Q–S** والمقدرة ب 60% ركزت على قياس إنتاجية البحث بمتغيراته المختلفة. ومرد هذا الانحياز للنشاط البحثي يتمثل في أن عقد المقارنات بين الدول والنظم الأكاديمية المتباينة بشأن جودة التعليم، تعد عملية غاية في التعقيد والصعوبة[35]، في حين أن تقييم إنتاجية البحث هي أسهل الأشياء قياسا وثباتا، فضلا على أنه أصبح يحتل مكانة مركزية في الجامعات الحديثة منذ ظهور نموذج **هومبولت** في القرن التاسع عشر (19) بألمانيا، إلى جانب أن الاهتمام بالبحوث له مغزى أخر، يتمثل في كونها تحدد قيمة العلامة التجارية لكل جامعة، وهو ما يؤثر في نفسية الطلاب الذين يبدون حرصا كبيرا على قيمة تلك العلامة في الشهادات التي يحصلون عليها، رغم أن التفوق في مجال البحوث لا يؤدي بالضرورة إلى تدريس ذي جودة رفيعة المستوى[36].

6.3. المفاضلة بين التخصصات التقنية والاجتماعية: من بين الثغرات المنهجية التي تعتري كذلك جل نظم التصنيف العالمي للجامعات، والتي تسببت في إثارة الكثير من اللغط في صفوف المهتمين بهذا الموضوع، نذكر جنوحها لتفضيل أنواع معينة من التخصصات العلمية والمجالات البحثية على حساب البعض الأخر. فالصورة المرصودة اليوم بعد مضي أكثر من 14 سنة على قيام هذه النظم ورواجها على المستوى العالمي، تكرس تحيزها التام نحو مجالات العلوم الدقيقة والطبيعة على حساب غيرها[37]، في حين تصنف المؤسسات الأكاديمية المتخصصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية في مراتب متدنية، وهو الأمر الذي يمكن رده إلى المنظور الخاص للقائمين على نظم التصنيف لهذه التخصصات، والذي يتأكد في ضوء جملة من الشواهد الخاصة بكل تصنيف، فبالنسبة لتصنيف **شنغهاي** مثلا نجد المؤشر (N&S) خاص بعدد المقالات المنشورة في مجلتي الطبيعة والعلوم المخصصتين فقط للفروع التقنية، وبتالي فهو يستثني كل أصناف الإنتاج العلمي المنشور خارج هذه الدائرة. ورغم تفطن القائمين عليه لهذا الخطأ ومسارعتهم لإعادة توزيع وزنه على باقي المؤشرات، وكذا قيامهم أيضا منذ سنة 2005 باحتساب مقالين من دليل النشر للعلوم الاجتماعية (**SSCI**)[38]، إلا أن الأمر يبقى غير عادل في مسائل أخرى، تتمثل الأولى في احتسابه للمتوجين بجائزة **نوبل** في الفيزياء والكيمياء والطب، ويستثنى من حازها في الأدب والسلام[39]. وهو الأمر الذي وإن بدا مفهوما بالنسبة لهذا الأخير كونه متعلق غالبا بالعمل السياسي، فهو غير كذلك بالنسبة للأدب والذي يعد أحد التخصصات المدرجة ضمن نطاق حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية. أما الثانية فتتعلق بتقسيمه لمجالات المعرفة إلى خمسة حقول، وهي: العلوم الطبيعية والرياضيات، الطب ألسريري والصيدلة، الهندسة والتكنولوجيا وعلم الحاسوب، علوم الحياة والزراعة، وأخيرا العلوم الاجتماعية، أما الآداب والعلوم الإنسانية فلا يتم تصنيفها إطلاقا تحت مصوغ صعوبة إيجاد مؤشرات مقارنة دولية وبيانات موثوق بها[40]. والأمر نفسه بالنسبة لتصنيفي **الويب**

ماتريكس والتايمز، حيث تحظى التكنولوجيا بالنسبة للأولى بتغطية واسعة مقارنة بالمعرفة الاجتماعية والإنسانية، بل وحتى أيضا لبعض فروع المعرفة العلمية الأخرى كالتخصصات الحيوية والطبية[41]. أما الثاني، فرغم إدعاء القائمين عليه بتقديم تصنيف أكثر موضوعية إلا أن ذلك لا يبدو صحيحا على الأقل إزاء هذه النقطة، وذلك ما يتجلى في مؤشريه الفرعيين الخاصين بالعائد المادي من البحوث وحجم الابتكارات والاختراعات التي تقدمها الجامعة للصناعة، واللذان يبدوان شبه خاصين بالشعب التقنية بدرجة أكبر، فالأول رغم كونه مؤشر جدلي بفعل اختلاف ظروف كل بلد ومجالات البحث، لكن الوقائع العملية تؤكد أن البحوث ذات الطابع التقني ذات مردودية مالية أكبر من تلك المتعلقة بمجال العلوم الإنسانية والفنون[42]، وهو نفس حال المؤشر الثاني والذي تعد فيه الشعب التقنية والتكنولوجية ذات مورد مالي هام للجامعات، حيث تنال كل الدعم الذي تحتاجه من كبرى المؤسسات الاقتصادية في العالم، والتي تستهدف الاستفادة من ثمار ابتكاراتها لرفع قدراتها الإنتاجية وتحسين نوعيتها، بخلاف الوضع مع العلوم الاجتماعية والذي لا يفيدها كثيرا.

رابعا. <u>ماذا بعد التشكيك في مصداقية نتائج التصنيفات الدولية</u>: توسع دائرة الرافضين للنتائج المعلن عنها سنويا بخصوص الترتيب الدولي للجامعات، كونها غير معبرة عن الواقع الفعلي الذي بات يشهد تحولا ملفتا للانتباه في وضع الكثير من مؤسسات التعليم العالي لا سيما النامية منها، أدى لبروز عدد هائل من التصنيفات فاق عددها اليوم الخمسين (50) تصنيفا، بعضها ذو طابع إقليمي كما هو عليه الحال بالنسبة لتصنيف الاتحاد الأوربي، وبعضها محلي كالتصنيف الماليزي، الهندي الكوري، الروسي[43]... والباحثة جميعها عن صياغة نماذج بديلة أكثر عدالة وإنصافا من جهة، وأكثر تجانسا مع واقع تلك الدول من جهة أخرى، والقائمة تبقى مفتوحة أمام إمكانية بروز أخرى جديدة تكرس تفاصيل معالجة مغايرة لما يتم العمل به الآن، وتدفع باتجاه الارتقاء أكثر بمعايير تقييم الجودة في مؤسسات التعليم العالي في العالم.

الخاتمة: يبقى أن كل ما أثير من تحفظات وإن كان لا يمثل ما يمكن قوله في هذا الإطار، فإنه لا يعد أيضا محاولة للتقليل من أهميته أو التشكيك في مصداقية القائمين عليها وجهودهم لإرساء ثقافة تنافسية بين مؤسسات التعليم العالي في العالم، ولا دعوة للانغلاق على الذات ورفض هذه المبادرات مهما كان حجم مساوئها كما قد يخال البعض ذلك، طالما أن هذا الخيار غير محبذ في عرف الممارسة الأكاديمية ولن يجعل الأمر ينتهي، بل أن مقصدنا هو لفت الانتباه إلى قصور معايير ومؤشرات هذه النظم، بفعل عدم إلمامها بكل متغيرات بيئة التعليم العالي لا سيما النامية منها، وبتالي فإن الوضع يستدعي نوع من إعادة التكييف والتعديل حتى تكون المقارنة حينها أكثر إنصافا وعدالة للجميع، أما دون ذلك فإن عملية عقد المقارنات تظل غير معبرة عن الكثير من الجوانب الايجابية التي طرأت على أوضاع هذا القطاع في الكثير منها، والذي يترجمه ارتفاع حجم الإنفاق المالي، إلى جانب عمليات الإصلاح التي تتم في الكثير منها، والتي تعكس مدى ضخامة الجهود التي تبذل من أجل النهوض به.

الهوامش:

[1]. د. نادر أبو خلف، التعريف بتصنيف الجامعات وارتباطه بالنوعية، ورقة علمية مقدمة ضمن أشغال مؤتمر: **النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني**، جامعة القدس، 05-07 مارس 2004، ص. 10.

[2]. وزارة التعليم العالي السعودية، **الجامعات السعودية على الخارطة الدولية**، مكتبة فهد الوطنية، الرياض، 2013، ص. 30.

[3]. د. شوقي قاسمي & د. سليماني صباح، التصنيف الدولي للجامعات: قراءة في سياقاته المفاهيمية، في: **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، العدد 19، جوان 2016، صص. 87-88.

[4]. د. أحمد ثابت هلال إبراهيم، واقع الجامعات العربية والإسلامية من التصنيفات العالمية: رؤية مهنية لصميم ووضع معايير أكاديمية موحدة لتصنيف الجامعات العربية الإسلامية، ورقة عمل مقدمة لأشغال المؤتمر الدولي حول: **تطوير التعليم العالي في العالم العربي والإسلامي في عصر العولمة والمعرفة**، جامعة النهضة، 2015، صص. 5-6.

[5]. كريم بكنام صدقي عبد العزيز، تأثير النشر الدولي على ترتيب الجامعات في التصنيفات الدولية: جامعة القاهرة، في: **مجلة cybrarians journal**، العدد 37، مارس 2015، ص. 10-11.

[6]. وزارة التعليم العالي السعودية، مرجع سابق، صص.12-13.

[7]. د. طارق قاسمية، **دراسة حول مؤسسات تقييم الجامعات حول العالم: توصيات خاصة بالجامعة الافتراضية السورية لتحسين ترتيبها عالميا**، 2013،
https://www.svuonline.org/images/upload/SVU_Study_UniversitiesEvalutionInstitutionf، ص. 04.

[8]. علي حسن حورية & نايف عبد الله اللهيبي، واقع التخطيط لتهيئة جامعة طيبة لتحقيق سياسات التصنيف العالمي للجامعات، في: **مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي**، العدد 33، عمان، كانون الأول 2013، ص.155.

[9]. د. طارق قاسمية، مرجع سابق، ص.02.

[10]. علي حسن حورية & نايف عبد الله اللهيبي، مرجع سابق، ص. 156.

[11]. أ.د. محمد عبد الرزاق إبراهيم ويح، التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية والبحرينية منها: رؤية نقدية، ورقة مقدمة ضمن أشغال المؤتمر الثالث: **للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب**، البحرين، 2000، ص. 12.

12. د. نادر أبو خلف، مرجع سابق، ص.04.

[13]. وزارة التعليم العالي السعودية، مرجع سابق، صص. 17-18.

[14]. د.بضياف عبد المالك، استشراف مستقبل الجامعات العربية في ضوء التصنيفات الدولية، ورقة عمل مقدمة ضمن أشغال المؤتمر العربي الدولي السادس: **لضمان جودة التعليم العالي**، السودان، 2016، ص. 388.

[15]. د. نادر أبو خلف، مرجع سابق، ص. 04.

[16]. أ.د. محمد عبد الرزاق إبراهيم ويح، مرجع سابق، ص.14.

[17]. د. شوقي قاسمي & د. سليماني صباح، مرجع سابق، ص. 85.

[18]. أ.د. فيليب ألتباخ، التصنيفات الدولية للجامعات، في: **المجلة السعودية للتعليم العالي**، العدد 05، وزارة التعليم العالي السعودية، ص. 14

[19]. د.نادر أبو خلف، مرجع سابق، ص. 13.

[20]. د.نادر أبو خلف، مرجع سابق، ص. 07.

[21]. أ.د. فيليب ألتباخ، مرجع سابق، ص. 12.

[22]. د. سعد بن ناصر الحسين، **التصنيفات العالمية للجامعات: بين الصدقية والتشكيك**، http://www.alriyadh . Com/635221

[23]. أ.د. سهير محمد حوالة & سارة عبد المولى المتولي، معايير التصنيفات العالمية للجامعات: دراسة تحليلية نقدية، في: **مجلة العلوم التربوية**، العدد 04، أكتوبر 2014، ص. 05.

[24]. د. سعيد الصديقي، **الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي**، رؤى إستراتيجية، أبريل 2014، ص. 14.

[25]. أ.د. سهير محمد حوالة & سارة عبد المولى المتولي، مرجع سابق، ص. 05.

[26]. أ.د. فيليب ألتباخ، مرجع سابق، صص. 12-14.

[27]. د.نادر أبو خلف، مرجع سابق، ص. 12.

[28]. أ.د. محمد عبد الرزاق إبراهيم ويح، مرجع سابق، ص. 18.

[29]. شيرابي ماساشي، **التصنيف العالمي للجامعات: كيف يتم قياسه؟**، http:// www.nippon. Com/ar/in- depth، ص. 02.

[30]. د. سعيد الصديقي، مرجع سابق، ص. 18.

[31]. علي حورية & نايف اللهيبي، مرجع سابق، ص. 15.

[32]. . طارق قاسمية، مرجع سابق، ص. 09.

[33]. د.بضياف عبد المالك، مرجع سابق، ص. 390.

[34]. شيرابي ماساشي، مرجع سابق، ص. 03.

[35]. شيرابي ماساشي، مرجع سابق، ص. 03.

[36]. د. سعيد الصديقي، مرجع سابق، صص. 10-11.

[37]. د.نادر أبو خلف، مرجع سابق، ص. 13.

[38]. د. سعيد الصديقي، مرجع سابق، ص.12.

[39]. أ.د. سهير محمد حوالة & سارة عبد المولى المتولي، مرجع سابق، ص. 05.

[40]. د. سعيد الصديقي، مرجع سابق، ص. 12.

[41]. علي حورية & نايف اللهيبي، مرجع سابق، ص. 156.

[42]. كريم بكنام صدقي عبد العزيز، مرجع سابق، صص .3-4.

[43]. كريم بكنام صدقي عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 14.